

محكمة التعقيب

عدد القضية: 51859

بتاريخ: 14 ماي 2018

أصدرت محكمة التعقيب القرار الآتي:

بعد الاطلاع على مطلب التعقيب المقدم بتاريخ  
2017/05/29 من الأستاذ ... المحامي لدى التعقيب.

نيابة عن: آ.ع. قاطنة بميدون جربة. محل مخابراتها  
بمكتب محاميها المذكور.

ضد: المكلف العام بنزعات الدولة المعين مقره بعدد  
19 شارع باريس تونس.

طعنا في الحكم العقاري عدد 13781 الصادر عن فرع  
المحكمة العقارية بمدنين بتاريخ 2017/04/12 والقاضي  
برفض المطلب لغموض الوضعية الاستحقاقية.

وبعد الاطلاع على مستندات التعقيب المبلغة للمعقب  
ضده بتاريخ 2018/01/26 بواسطة عدل تنفيذ وعلى نسخة  
الحكم المطعون فيه وعلى بقية الوثائق التي أوجب  
الفصل 357 ثالثا من م ح ع تقديمها.

وبعد الاطلاع على طلبات النيابة العمومية لدى هذه  
المحكمة المحررة بتاريخ 2018/04/03 والرامية الى طلب  
رفض مطلب التعقيب شكلا والحجز.

وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

**من حيث الشكل:**

حيث اقتضى الفصل 332 من م ح ع أن أحكام  
المحكمة العقارية القاضية بالتسجيل أو بالترسيم الناتج عن  
حكم التسجيل نهائية الدرجة وتقبل الطعن بالتعقيب لدى  
محكمة التعقيب.

وحيث بين الفصل 357 مكرر من م ح ع الحالات التي  
يمكن من خلالها الطعن بالتعقيب في الأحكام القاضية

بالتسجيل أو بالترسيم الناتج عن حكم التسجيل لدى محكمة التعقيب.

وحيث حدد المشرع بصفة حصرية إمكانية الطعن بالتعقيب في الأحكام القاضية بالتسجيل أو بالترسيم الناتج عن حكم التسجيل وأقصى بذلك الأحكام القاضية بالرفض بالنسبة لمطالب التسجيل الاختياري مثلما هو الشأن بالنسبة للحكم المطعون فيه الآن وكذلك الأحكام القاضية بالإلغاء بالنسبة لمطالب التسجيل الاجباري، فالأحكام السلبية لا تقبل الطعن بالتعقيب ضرورة أنها تكتسي صبغة وقتية فلا تحرز على قوة اتصال القضاء ولا تنال من حقوق الأطراف ويمكن للطالب أن يطلب التسجيل من جديد. واتجه تبعا لذلك رفض مطلب التعقيب شكلا.

### ولهذه الأسباب

قررت المحكمة رفض مطلب التعقيب شكلا وحجز معلوم الخطية المؤمن

وصدر هذا القرار بحجرة الشورى يوم الاثنين 14 ماي 2018 عن الدائرة المدنية 23 برئاسة السيد أحمد الرحموني وعضوية المستشارين السيدة سامية العابد والسيد محمد الورهاني وبحضور المدعي العام السيدة سميرة القرمانى وبمساعدة كاتبة الجلسة السيدة عائدة الحلواني.

وحرر في

تاريخه